

الأمن اليومي في ضواحي بيروت الجنوبية خريطة قدرة اللاعبين الحكوميين وغير الحكوميين وشرعيتهم¹

جيرون غانينغ، كلية الملك في لندن
ديما سميرة، باحثة مستقلة من لبنان

يرتكز مفهوم العناصر المسلحة غير الحكومية على نظريات فيبر حول الدولة، التي تعتبر أن على هذه الأخيرة أن تحتكر الاستخدام الشرعي للعنف. لكن غالباً ما يكون هذا الإطار ذات قيمة تحليلية خافتة في حالات ما بعد النزاع، ولا سيما في دول ما بعد الاستعمار، بحيث تكون شرعية الجهات الحكومية ومدى وصولها إلى السلطة موضع خلاف، إذ تضطر إلى التنافس أو التعاون ضمن تجمّعات هجينة ومعقدة مع عناصر مسلحة غير حكومية تساويها بالقوة أحياناً، أو ربّما تكون أكثر فعالية وشرعية منها (Fregonese, 2012; Hazbun, 2016)، مع إمكانية أن تعقد العلاقات عبر الوطنية هذه الديناميات (راجع: Sidaway, 2003, 171، حول «الفائض السيادي» في دول ما بعد الاستعمار).

عملياً، إن وضع تصوّر أفضل للعلاقة بين الجهات الحكومية والعناصر المسلحة غير الحكومية والسكان، يتطلب وجود إطار لا يفترض مسبقاً صيغة الدولة الفيدرالية، ويمكنه استيعاب مجموعات أمنية هجينة تضمّ جهات فاعلة تابعة للدولة وأخرى مسلحة غير حكومية، بما فيها تلك المرتبطة بجهات عبر وطنية. ويستند هذه التحليل إلى نظريات بورديو التي تساعد في وضع تصوّر للأدوار المتقلّبة التي تؤدّيها الجهات المسلحة في تشكيل الأمن اليومي، وتتيح أيضاً تحديد قدرتها وسلطتها النسبية في مكان وزمان محدّدين، وفي مواقع مختلفة ووفقاً لعلاقتها بالسكان المحليين.

تركّز هذه الدراسة على الضواحي الجنوبية لبيروت، أو ما يُعرف بالضاحية، إلا أن الأسئلة المطروحة والإطار المفاهيمي المقترح قد ينطبقان على أي تجمّع هجين تتواجد فيه العديد من الجهات الفاعلة على الصعيد الأمني. إلى ذلك، تعدّ الضاحية منطقة ذات غالبية شيعية تقع في جنوب بيروت، تتسم بكثافتها السكانية وتتشكّل من مزيج من الأحياء الفقيرة وغير المنظّمة وبعض الأحياء الأكثر ثراءً، تشتهر بكونها مقرّاً لحزب الله وهو الجهة المهيمنة أمنياً على المنطقة، من دون أن يعني ذلك غياب العديد من الجهات الأخرى التي تلعب دوراً في الأمن اليومي للمنطقة مثل حركة أمل التي تعدّ شريكة حزب الله ومنافسته ضمن البيئة الشيعية، والعشائر المسلحة وزعمائها، وبعض الأشخاص العاديين من سكان المنطقة.

الإطار المفاهيمي لدى بورديو

هناك ثلاثة مفاهيم أساسية لدى بورديو وهي رأس المال والعادة والحقل، وستركّز هذه الورقة على رأس المال بشكل مُحدّد.

تعدّ الحقول بمثابة مجالات مُحدّدة للنشاط الاجتماعي وفقاً لقواعده وما ينطوي عليه من مخاطر، تنخرط فيها الجهات الفاعلة وفق ما تمتلكه من رأس مال بقيم مختلفة، منها الاقتصادي (أي النقود والاستثمارات)، والاجتماعي

¹ This paper is an Arabic translation of Jeroen Gunning and Dima Smaira, "Everyday security in Beirut's southern suburbs: mapping the capacity and legitimacy of state and non-state actors", POMEPS Studies 37: *Challenges to the Middle East North Africa Inclusionary State*, February 2020, https://pomeps.org/wp-content/uploads/2020/02/POMEPS_Studies_37_Web.pdf

(الشبكات والمكانة الاجتماعية)، والثقافي (الأذواق والرتب)، والمعلوماتي والقسري (Bourdieu 1986، 1994، 4-5)، ومع افتقاد رأس المال لسماته وتحوّله إلى سلطة بذاته، يصبح بمثابة رأس مال رمزي.

يخضع تقييم رأس المال إلى الحقل والعادة والمعتقدات، بمعنى آخر، تحدّد الحقول المختلفة قيمة رأس المال، الذي يتأثر أيضاً بالعادات والمعتقدات المقبولة مجتمعياً. على سبيل المثال يعدّ رأس المال القسري ذات قيمة أعلى في الحقل الأمني من الحقل البيروقراطي، وبالنسبة إلى شخص نشأ في بيئة يتوقّر فيها الأمن بشكل فعّال وروتيني من قبل العشائر المحليّة بسبب غياب الدولة، تكون قيمة رأس مال العشائر أكبر.

لاحقاً ينشأ رأس المال الإحصائي من تراكم الأشكال المختلفة لرأس المال وعبر حقول متعدّدة، ما يُمكن اللاعبين من وضع القواعد وتحديد كيفية تقييم رأس المال في تلك الحقول (Bourdieu 1994، 4-5). في الواقع، يمكن للجهات الحكومية أن تستفيد من هذا النوع من رأس المال، لا سيّما في الأماكن التي تكون فيها هيمنة الدولة مقبولة، وكذلك يمكن للعناصر المسلّحة غير الحكومية أن تستفيد منه أيضاً، في حال راکمت قيم كافية من أنواع مختلفة من رأس المال وعبر حقول متعدّدة، بما يؤسّس لمستوى آخر من الهيمنة المضادة يجعل من إقامة الدولة أمراً غير ضروري. وبالتالي، تختلف كيفية تقدير قيمة رأس المال تبعاً لمجالات مختلفة، وما إذا كانت العادات والمعتقدات المهيمنة ذات سلطة أحادية بيد الدولة أو ذات سلطات متعدّدة في يد الجهات المسلّحة الحكومية وغير الحكومية.

القدرة المحليّة والشرعية

تمّ الاستناد في هذه الورقة البحثية إلى أكثر من 70 مقابلة و«أحاديث في الشارع» مع مقيمين في الضاحية ومع كبار الموظّفين في البلديات وفي المجالين الأمني والقضائي، وإلى بحث أعدّ قبل «ثورة 17 تشرين الأول/أكتوبر» من العام 2019، بحيث يمكن أن يكون للنتائج المُستخرجة منها آثار طويلة المدى على كيفية تقييم المقيمين لرأس مال الجهات المسلحة المختلفة.

في الواقع، تمتلك الضاحية صيتاً خارجياً بأنها منطقة خطيرة، إلّا أن غالبية المشاركين في الاستطلاع أكدوا شعورهم بالأمان فيها، ويعود ذلك إلى التماسك القوي داخل المجتمع والمرتبب بوجود حزب الله والتنسيق بين الجهات الأمنية المختلفة، مع تسجيل استثناءات من قبل المقيمين في مناطق «غير منظمّة»، أو بالقرب منها، مثل الليلكي والأوزاعي.

إلى ذلك، يصنّف الحقل الأمني على أنه ممارسات علائقية وروتينية يقيمها الناس العاديون أو المجموعات المؤسّساتية عبر المجالات، وهو يشير إلى الحوادث الأمنية العادية التي قد تحدث مثل السرقة وتجارة المخدّرات والنزاعات الأسرية وإطلاق النار الاحتفالي، وليس الحرب أو الهجمات الإرهابية أو التنافس السياسي (راجع Higate 2010 and Henry 2016; Crawford and Hutchinson 2016).

يتمّ تناول مجال «الأمن اليومي» في الضاحية انطلاقاً من وجود جهات مسلّحة عديدة تعمل معاً. وفي هذا الإطار سيتمّ التركيز على قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني وحزب الله وقادة العشائر المسلّحة.

تمتلك قوى الأمن الداخلي رأس مال اجتماعي وثقافي ورمزي في المنطقة أقلّ من الجيش اللبناني، وبطبيعة الحال أقلّ من حزب الله. وتتموضع مراكزها حول الضاحية وليس في داخلها، ويوجد لديها نحو 100 إلى 125 عنصراً لكلّ 600 ألف إلى 900 ألف مقيم، غالبيتهم من خارج سكّان الضاحية، ما يجعل رأس مالها المعلوماتي المحلي ضعيفاً. وهو ما يؤكّد عليه العديد من المقيمين في الضاحية الذين يجدون أن دور قوى الأمن الداخلي غير فعّال ورأس مالها الرمزي منخفض، وهو يعود إلى إهمال الدولة التاريخي لهذه المنطقة، ما انعكس على قدرة هذا الجهاز على الاستفادة من رأس المال الإحصائي. علماً أن عمليات التطوير الأخيرة حسّنت تقييم القوى الأمنية وجعلته أكثر إيجابية بالنسبة إلى المقيمين في بعض المناطق.

أمّا بالنسبة إلى الجيش اللبناني، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد غير ثابتة له في المنطقة، إلا أنه يمتلك رأس مال اجتماعي أكبر من قوى الأمن الداخلي، لا سيّما لناحية فعاليته المؤسّساتية وشبكاته داخل المنطقة، ويعود ذلك إلى تفوّقه المسلّح الذي يمدّه برأس مال قسري أقوى، فضلاً عن التدريب الذي يخضع له واكتسابه مكانة أعلى داخل المجتمع ووجود «شهداء» بين عناصره، وكلّها عوامل تعزّز رأس ماله الثقافي، بالإضافة إلى رأس ماله المعلوماتي الذي اكتسبه من خلال العلاقات القائمة بين استخبارات الجيش وحزب الله. عملياً، يمتلك الجيش اللبناني رأس مال رمزي قوي، محلياً ووطنياً، نتيجة صيته الحيادي ومهنيته وفعاليتها. وينتج ذلك عن ارتباط الجيش بالدور النموذجي للدولة، لا غيابها، ما يسمح له بالاستفادة من رأس المال الإحصائي لمجرّد امتلاكه رأس مال اجتماعي وقسري أقوى. وهو ما يظهر بطريقة أوضح عند الطلب منه اعتقال مشتبه بهم بارتكاب جرائم خطيرة في المناطق «غير المنظّمة»، مثل الليلكي التي يمتلك فيها حزب الله وقوى الأمن الداخلي رأس مال أقل.

في المقابل، يمتلك حزب الله رأس مال اجتماعي وثقافي ورمزي أكبر من كلّ الجهات المسلّحة غير الحكومية، فهو لديه عديد أكثر من حركة أمل يمكنه الاستفادة منه داخل الضاحية، وأكثر بكثير من عديد قوى الأمن الداخلي في المنطقة. في الواقع، يمتلك الحزب نحو 100 عنصر لكلّ 4 أو 5 أحياء، مع العديد من الأعضاء والفصائل في بلدات الضاحية الست (2019 Daher؛ 128، 2010 Harb؛ 79)، بالإضافة إلى عدد، أقل نسبياً، من عناصر الأمن المتخصّصين يستفيد منهم في أعمال المراقبة والتأثير. عادة يتمتع أعضاؤه برأس مال اجتماعي محلي مرتفع، ما يعزّز قدرته على التحرك وتعزيز سيطرته، وكذلك قدرته ليكون أول من يسمع بأي جريمة. إلى ذلك، يتمتّع الحزب بهيكلية تنظيمية أكثر تماسكاً من حركة أمل، وسمعة أفضل مرتبطة بفعاليتها في المواجهة، ولا سيّما في مجال التهديدات الخارجية مثل الهجمات الإسرائيلية والجهادية والعقوبات الأميركية، كما أنه يُعدّ نصير الشيعة الأبرز في الحكومة ومنظّمت الرعاية الاجتماعية، وهو ما يمنحه رأس مال رمزي عالي، وقد تعزّز ذلك من خلال تقديمه العديد من «الشهداء»، وتكريس هالة تحيط بأمينه العام حسن نصر الله. أمّا الأهمّ من ذلك، فهو تمكّن حزب الله من بناء رأس مال قوي ناتج من تراكم رأس المال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والمعلوماتي والقسري، ما ساعده في التأثير على قواعد رأس المال وقيّمته في حقول متعدّدة، بما في ذلك الحقل الأمني. ونظراً إلى تركّز رأس مال حزب الله داخل الضاحية، وتجاوزه الجهات الحكومية، يضعه ذلك في موقع تحديد ما يحدث، ويدفع الدولة إلى تنسيق معه للقيام بأي عملية داخل الضاحية.

على الرغم من رأس المال المتقدّم وشبه الإحصائي الذي يملكه حزب الله، إلا أنه لا يزال محدوداً سواء لناحية التغطية المكانية وقدرته أو استعداده للتعامل مع الجريمة اليومية. من الناحية المكانية، يعدّ رأس مال حزب الله أقل كثافة في أكثر المناطق غير المنظّمة في الضاحية، مثل الليلكي والرويس والأوزاعي، حيث تلعب العشائر والفصائل المسلّحة دوراً أكبر نظراً لامتلاكها رأس مال اجتماعي وثقافي ورمزي أكثر تركّزاً محلياً، وهو ما يخضع له حزب الله كونه يحتاج إلى دعم هذه العشائر في الانتخابات والحصول على مقاتلين من ضمن أعضائها ولا يريد خسارتها، خصوصاً أن الولاء العشائري قد يتفوّق أحياناً على الولاء الحزبي، ما يجعل المواجهة معهم مكلفة. على سبيل المثال، في قضايا النزاعات بين العشائر، يترك حزب الله مسألة حلّها إلى شيوخ العشائر أو ربّما يعمل على التوسّط بينهم، ما يشكّل تكتلاً أمنياً لرؤوس أموال مكتملة. أيضاً عند مواجهة تجّار المخدرات داخل العشائر، يلجأ حزب الله إلى الجيش لتجنّب خسارة رأس ماله القيم، مع ما يشكّله ذلك من اعتراف ضمني بتفوّق رأس المال الإحصائي للجيش، وفي هذا الحالة تكمل رؤوس الأموال بعضها، بحيث يوقّر حزب الله رأس المال الاجتماعي والمعلوماتي والمحلي، ويؤمّن الجيش رأس المال الإحصائي والقسري.

وفيما يتعلّق بقدراته أو استعداده للتعامل مع الجريمة اليومية، يظهر أن تركيز حزب الله على إعادة الإعمار بعد حرب 2006 مع إسرائيل، ودوره المتزايد في الحكومة منذ العام 2008، ومشاركته في الحرب السورية ومن ثمّ تناقص الدعم الإيراني، دفعه إلى مطالبة الدولة بلعب دور أكبر في توفير الأمن اليومي في الضاحية (راجع: Harn and Deeb، 2012). في المقابل، نتيجة التزامات حزب الله وتوظيف رأس ماله في أماكن أخرى، ازداد الاتجار بالمخدرات ومعدّل الجريمة على مدار العقد الماضي، وانعكس ذلك بزيادة رأس مال بعض العشائر في أجزاء من الضاحية،

وتقويض رأس المال الرمزي لحزب الله، فيما أصبحت قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني أكثر نشاطًا، ويقومان بانتظام بإلقاء القبض على الأطراف المتقاتلة، ما أدى إلى نشوء ترتيبات أمنية مختلطة بين الجهات الفاعلة.

تعيد «ثورة 17 أكتوبر» مسألة المجال الأمني إلى الواجهة ومدى تأثر رأس مال الجهات الأمنية المختلفة. عندما خرج الناس إلى الشوارع للمرة الأولى، انضمّ العديد من سكّان الضاحية للاحتجاجات ضدّ الظروف الاجتماعية والاقتصادية الرديئة وفشل الحكومة في تحسينها، وهو ما يشير إلى الضغط الذي عايشه رأس المال الرمزي للجهات الفاعلة في الدولة بما فيها الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي، وكذلك الأحزاب السياسية الحاكمة بما فيها حزب الله. ومع ذلك، لا تؤثّر المنافسة في الحقل السياسي بالضرورة على رأس المال الرمزي لأي لاعب في حقل الأمن اليومي، فضلاً عن أن أنصار حزب الله أصبحوا أقل مشاركة مع تطوّر الاحتجاجات، وبرزت تقارير عن توّطّ بعضهم في الاعتداء على المتظاهرين، ما أدى إلى تعميق الانقسامات القائمة. إلى ذلك، انخفض رأس المال الرمزي لمعارضى حزب الله في حقل الأمن اليومي في الضاحية، فيما لم يتأثر رأس المال الرمزي لداعميه بشكل كبير، بدليل توقّف معظمهم عن المشاركة في الاحتجاجات عندما طلب منهم نصر الله ذلك. من المبكر جدّاً معرفة كيف ستؤثر الأحداث على رأس مال الجهات المسلّحة المختلفة أو على العادة المهيمنة والقواعد التي تحكم مجال الأمن اليومي على المدى الطويل، إلا أن الإطار المفاهيمي لبورديو يوقّر مرونة في تحليل تقلّبات رأس المال وقيّمته والعادات في مختلف الحقول، ما يسمح بفهم ديناميات العلاقة بشكل أفضل.

الروابط عبر الوطنية

تؤثّر الروابط عبر الوطنية على كلّ الجهات المسلّحة الحكومية وغير الحكومية في الضاحية ولكن بطرق متفاوتة. في الواقع، إن الدعم المالي والمادي الذي تقدّمه إيران لتعزيز دور نصرالله بصفته الممثل الرسمي للقائد الإيراني الأعلى في لبنان، يؤدّي إلى تعزيز رأس المال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقسري والمعلوماتي والرمزي الخاصّ بالحزب، ولا سيّما بين السكّان الذين يخضعون لسيطرته الأحادية. أمّا بالنسبة للأطراف غير الخاضعين لسيطرته، سواء المقيمين في الضاحية ويرون أن علاقة حزب الله بإيران تأتي على حساب استقلال لبنان أو المؤيدين للمعسكر الموالي للولايات المتحدة، فإن هذه العلاقة عبر الوطنية تقلّل من رأس ماله ولا سيّما الرمزي، وهو ما يؤكّد على أن قيمة رأس المال تعتمد أيضاً على العادة ومعتقدات الجمهور. أيضاً كان لعلاقة حزب الله بالنظام السوري، وخصوصاً دوره في الحرب السورية، تأثير غامض على رأس ماله، بحيث انتقد البعض عدد القتلى المرتفع في سوريا، فيما ربط كثيرون نقص التنمية الاجتماعية والاقتصادية باستثمارات الحزب في سوريا.

كذلك تأثر رأس مال الجهات الحكومية بالعلاقات عبر الوطنية. بحيث تلقّى الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي تمويلاً وتدريماً كبيرين من الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية لخدمة المصالح الدولية. على سبيل المثال، أتت مساعدة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للجيش اللبناني نتيجة المخاوف من امتداد الصراع السوري والتأثير المتزايد لحزب الله داخل لبنان، إلا أن هاجس الحفاظ على الهيمنة العسكرية الإسرائيلية أدى إلى تحديد نوع المساعدات والأسلحة المقدّمة (راجع: Tholens 2017). وهو ما يؤثّر على رأس مال هذه الجهات الحكومية بالمقارنة مع رأس مال الجهات المسلّحة غير الحكومية. وقد انعكس ذلك بتقلّص رأس المال الرمزي لقوى الأمن الداخلي بين داعمي حزب الله، بسبب التصدّرات القائمة عن أن قيادتها تدور في المعسكر الموالي للولايات المتحدة والسعودية، وهو ما يؤثّر بدوره على وصول قوى الأمن الداخلي إلى رأس المال المعلوماتي داخل الضاحية. في المقابل، وعلى الرغم من تلقي الجيش اللبناني التمويل والتدريب من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلا أن صيته الحيادي وعمله مع حزب الله أدّى إلى تجاوز الأمر، وهو ما يوضح تشابك تأثير الروابط عبر الوطنية في السياسات الداخلية.

يمكن أن تستمدّ العشائر رأس المال من الروابط عبر الوطنية أيضاً، إذ يرتبط النمو الأخير في رأس مالها بالصلات عبر الوطنية التي تملكها لكونها جزءاً من عشائر البقاع وبسبب زيادة تجارة المخدّرات والتهرب منذ اندلاع الحرب في سوريا (راجع: 2017 Global Initiative). إن موقع الضاحية بجانب مطار ومرفأ بيروت، والوجود الكثيف لأفراد العشائر البقاعية داخل الضاحية، يجعلها قناة جذابة للتجار بالمخدّرات وشبكات التهريب إلى سوريا، لا سيّما بعد تقلص رأس

المال المحلّي المتوافر لحزب الله بسبب دوره في سوريا وتوسّع رأس مال الجيش اللبناني. وبناءً عليه، يتضح توزّط الجهات المسلّحة المحلية في كلّ من الحقول الأمنية المحليّة وعبر الوطنية وتدقّقات رأس المال بينها، ما يعطي شكلاً أكثر تعقيداً لرأس مال الجهات المسلّحة.

بعض الأفكار الختامية

يوقرّ إطار بورديو المفاهيمي «أدوات التفكير» اللازمة للنظر في الانقسامات الجامدة (الحكومية/غير الحكومية، المحلية/عبر الوطنية) ورسم خريطة للقدرة/الشرعية النسبية للجهات الفاعلة الأمنية المختلطة المندمجة في الشبكات المحليّة وعبر الوطنية. عملياً، تتأثّر الجهات المسلّحة الحكومية والمجموعات المسلّحة غير الحكومية بالروابط العابرة للحدود الوطنية، لا سيّما في حالات ما بعد الاستعمار، وتتقلّب علاقاتها بالسكّان المحليين بالاستناد إلى قوة رأس المال الذي تملكه وكيفية تقديره من قبل السكّان المحليين. ويمكن للجهات المسلّحة غير الحكومية أن تبني رأس مال متقدّم وشبه إحصائي، في حين يمكن للجهات الفاعلة في الدولة أن تعاني نقصاً في رأس المال الرمزي بما يحدّ من قدرتها على الوصول إلى رأس المال الإحصائي. إلّا أن التعرّف إلى هذه العلاقات يساعد في الإجابة على الأسئلة حول كيفية تأثير الجهات المسلّحة الحكومية وغير الحكومية على بعضها البعض، وكيفية التفاوض على الممارسات الأمنية اليومية.

- Bourdieu, Pierre. 1986. "The Forms of Capital." In *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education*, ed. John G. Richardson. Westport, Conn: Greenwood Press, 241–58.
1994. "Rethinking the State: Genesis and Structure of the Bureaucratic Field." *Sociological Theory* 12(1): 1–18.
- Crawford, Adam, and Steven Hutchinson. 2016. "Mapping the Contours of 'Everyday Security': Time, Space and Emotion." *British Journal of Criminology* 56(6): 1184–1202.
- Daher, Aurélie. 2019. *Hezbollah: Mobilisation and Power*. London: Hurst.
- Fregonese, Sara. 2012. "Beyond the 'Weak State': Hybrid Sovereignties in Beirut." *Environment and Planning D: Society and Space* 30(4): 655–74.
- Global Initiative. 2017. *Captured by Captagon? Lebanon's Evolving Illicit Drug Economy*. Geneva: Global Initiative against Transnational Organized Crime. https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2017/06/TGIATOC-Captured-by-Captagon-Lebanon_s-evolving-illicit-drug-economy-web.pdf (November 25, 2019).
- Gunning, Jeroen, and Dima Smaira. 2020. "Taking Bourdieu to Beirut's Southern Suburbs: Unpacking Everyday Security in Contested Urban Spaces."
- Harb, Mona. 2010. *Le Hezbollah à Beyrouth (1985-2005): De La Banlieue à La Ville*. Paris: Karthala.
- Harb, Mona, and Lara Deeb. 2012. "Fissures in Hizballah's Edifice of Control." *Middle East Research and Information Project*. <http://www.merip.org/mero/mero103012>.
- Hazbun, Waleed. 2016. "Assembling Security in a 'Weak State': The Contentious Politics of Plural Governance in Lebanon since 2005." *Third World Quarterly* 37(6): 1053–70.
- Higate, Paul, and Marsha Henry. 2010. "Space, Performance and Everyday Security in the Peacekeeping Context." *International Peacekeeping* 17(1): 32–48.
- Sidaway, J.D. 2003. "Sovereign Excesses? Portraying Postcolonial Sovereigntyscapes." *Political Geography* 22(2): 157–78.
- Tholens, Simone. 2017. "Border Management in an Era of 'Statebuilding Lite': Security Assistance and Lebanon's Hybrid Sovereignty." *International Affairs* 93(4): 865–82.